

إسرائيل وحماس.. سياسة اللا قرار

ترجمة ملخص الدراسة

د. عدنان أبو عامر

قال الكاتب الإسرائيلي ألحنان ميلر في دراسة نشرها منتدي التفكير الإقليمي، إنه "في الوقت الذي تصدر فيه تهديدات إسرائيلية بالقضاء علي حماس في غزة، تتخذ الحكومة الإسرائيلية سلسلة خطوات براغماتية للحفاظ علي الهدوء، وتحقيق التفاهات مع الحركة، كما أوصي بذلك الجيش والأمن، مما يشير لحالة من صراع القوي بين المستويين السياسي والعسكري داخل إسرائيل حول السلوك المطلوب تجاه حماس في غزة، والمستور فيه أكثر من المكشوف".

وأضاف أنه "بين حين وآخر تتسرب وثيقة، أو يصدر تصريح، يكشف عن السلوك البراغماقي للمنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية تجاه حماس في غزة أمام النظرية الصقرية للحكومة بنيامين نتياهو، وجاء هذا الخلاف نتيجة ما خاضته إسرائيل في ۲۰۱۴ من حرب الجرف الصامد بغزة، التي حصدت أرواح ۲۱۰۰ فلسطينيا و۷۳ إسرائيليا".

وأكد ميلر، الباحث بالدراسات الإسلامية، والمتخصص في السياسة الفلسطينية، أن "تدهور المعركة آنذاك باتجاه مواجهة شاملة سببه سوء التفكير بالطرف الآخر من جهة، ومن جهة أخرى عدم الوضوح الاستراتيجي لديهما، وأسفرت المعركة عن نشوء فرضيتين داخل إسرائيل تجاه معالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة بغزة: أولاهما إعداد ترتيبات استراتيجية مع حماس، هدفها النهائي التوصل لهدنة أو تهدئة تشتري إسرائيل بموجبها هدوءا في جبهتها الجنوبية".

وأوضح ميلر، الصحفي المتخصص في العالم العربي بالجامعة العبرية أن "الهدنة مع حماس ستسفر عن توتر مع السلطة الفلسطينية، لأنها ستساعد حماس علي تثبيت دعائم حكمها في القطاع، وتعني تراجع إسرائيل عن فرضية إسقاطها، رغم حديث وزير الحرب السابق أفيغدور ليبرمان عن "آخر معركة مع حماس"، وانتقاد "اليد الرخوة" للجيش تجاهها، وأن الاتفاق الوحيد الذي سنبرمه معها هو "كيفية دفن قادتها تحت الأرض".

وأضاف أن "وزير التعليم نفتالي بينيت رفض ما اعتبره خضوعا لحماس في إيصال الأموال القطرية للقطاع، مع أنه اقترح خلال حرب ٢٠١٤ اجتياحا برياً للقطاع دون تقديم بديل سلطوى لحماس هناك، مع أن وثيقة تم تسريبها من الجيش، وطرحت خلال مداوات حرب ٢٠١٤ كشفت أن تطهير غزة من سلاحها سيستغرق خمس سنوات، ويجبى من الفلسطينيين قتلى بالآلاف، ويكلف الاقتصاد الإسرائيلي عشرة مليارات شيكل".

واستدرك قائلاً إن "الجنرال دان شيشون قائد وحدة طيران سابق، وجه انتقاداً للقيادة العسكرية الإسرائيلية، واتهمها بعدم القدرة على إخضاع حماس في غزة بثمان معقول، ولعلها لا تريد ذلك، بسبب أن الجيش بدأ العمل منذ التسعينيات وفق نموذج الجيش المعاصر "المودرن"، المردوع من سقوط القتلى في صفوفه، ويفضل الحلول التكنولوجية على الاحتكاك المباشر مع العدو".

وأضاف منتقداً أن "الجيش الإسرائيلي بات يتأثر بتوصيات منظمات المجتمع المدني، وينشغل بإدارة المواجهات مع الفلسطينيين بديلاً عن حسمها، ويكتفى بتحصيل صورة انتصار معهم، بدل الانتصار الفعلي على الأرض".

لكن يورام كوهين رئيس جهاز الأمن العام الشاباك السابق، دعا في أيار/مايو ٢٠١٨ إلى "التوصل لتسوية مع حماس، لأنها لا تنطلق في سلوكها السياسى من فرضيات إسلامية أيديولوجية فقط، وإنما رغبتها بأن تكون دولة كباقي الدول، وشعباً مثل الشعوب الأخرى، وبدلاً من القضاء عليها، يمكن الذهاب لخيار تحسين ظروف الحياة الاقتصادية في القطاع".

وزاد على ذلك باستحضار رأى "يوفال ديسكين الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك بعد أشهر فقط من انتهاء حرب غزة الأخيرة، بقوله إن غزة يجب أن تكون أكثر رخاءاً اقتصادياً، وفي حال قررت إسرائيل والمجتمع الدولى الاستثمار الاقتصادى فيها، فإن حماس ستفضل هذا الوضع على قتال إسرائيل".

أما الجنرال غيوراً آيلاند الرئيس السابق لمجلس الأمن القومى ورئيس شعبة العمليات فى الجيش الإسرائيلى، فقد "امتلك النظرة الإيجابية ذاتها فى التعامل مع غزة، باعتبارها باتت دولة، وأمرأ واقعا منذ ١٢ عاماً، والمصالح تبدو متشابهة بين غزة وإسرائيل فى المدى القصير، وتمثل بتحقيق هدوء ورخاء اقتصادى، من خلال بناء محطات طاقة، وتحلية مياه، ومشاريع صرف

صحي، مما سيجعل حماس مكبوحة الجماع أكثر".
وختتم بالقول بأنه "في ظل الفروقات بين المستويين السياسى والعسكرى فى إسرائيل تجاه السلوك المفضل تجاه حماس فى غزة، فقد اختارت الحكومة الإسرائيلية السير بين النهجين اللذين يبدوان متعارضين؛ من خلال عدم الاعتراف الرسمى بجماس فى غزة، وفى الوقت ذاته إمدادها بالمساعدات كى تقوي علي البقاء، رغم استمرار فرضيات خوض جولات عسكرية بين حين وآخر".